SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL. 24 NO. 3 2025
DOI: 10.51984/JOPAS.V24I3.3932

مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences
Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/jopas

التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق نظام الفيديك في المشاريع الإنشائية في ليبيا: "حالة دراسية على المشاريع الإنشائية بمدينة مصراته"

كوثر عياد المبقع[a*]، القنيدي حسين الصغير[b]، محمد عبدالله باكير[b]

[a]الأكاديمية الليبية، مصراتة – ليبيا.
[b]كلية الهندسة، جامعة مصراتة ، مصراتة – ليبيا.

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى دراسة الصعوبات والتحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق نظام الفيديك في المشاريع الإنشائية في ليبيا، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء هذه الدارسة المكثفة لموضوع عقود الفيديك، ومقارنتها بالعقود المنبثقة من لائحة العقود الإدارية المطبقة في الدولة الليبية. ودراسة مدى إمكانية تطبيقها في ليبيا، والعقبات التي تواجه تطبيقها، وفي هذا الإطار تم استخدام المنهج الوصفي وأسلوب التحليل الرياضي، وذلك عبر دراسة كافة الأدبيات في لائحة العقود الإدارية والكتاب الأحمر، ومن ثم صمم استبيان ووزع على عدة جهات مستهدفة مالكة للمشاريع، وهي جل الجهات الاعتبارية المالكة والممولة للمشاريع الجاري تنفيذها الآن ، كما شملت الدراسة مجموعة من شركات المقاولات الكبيرة المحلية، حيث استهدف المهندسون والاستشاريون بها، ليتم تجميع وفحص وتحليل آرائهم بالخصوص؛ لمعرفة مدى إمكانية تطبيق هذه الشروط ومعرفة الصعوبات الإدارية والقانونية التي تبينت لهم من خلال ممارساتهم العملية، و الفهم الدقيق للعقبات والتحديات. كما تم إجراء مقابلات شخصية مع عدد من رؤساء بعض الأجهزة الإدارية كصناع القرار، وكذلك المكاتب القانونية في الجهات الإدارية المستهدفة. من خلال تحليل الاستبيانات والنتائج المتحصل عليها تبين لنا الصعوبات والعقبات التي تعيق إمكانية تطبيق عقد الفيديك لتنفيذ المشاريع في ليبيا، ومدى أفضليتها من لائحة العقود الإدارية الليبية، كما تم تقديم توصيات للجهات المالكة للمشاريع والمكاتب الهندسية والمقاولين، وذلك لمساعدتهم في التغلب على العقبات، وتطوير تطبيق الفيديك في ليبيا.

الكلمات المفتاحية:

العقود الإدارية في ليبيا.
المشاريع الإنشائية.
شركات المقاولات.
نظام الفيديك.

Estimating The Main Challenges Facing the Implementation of the FIDIC System in Construction Projects in Libya: "A Case Study on the Construction Projects in the City of Misurata"

Kowther Aiad[a]*, Elganidi Elsaghier[b], Mohamed Bakier[b]

[a]The Libyan Acabemic, Misurata – Libya.
Faculty of Engineering, Misurata University, Misurata – Libya.

ABSTRACT

This paper aims to study the main difficulties and challenges faced when applying the FIDIC system in construction projects in Libya. To achieve this goal, a comprehensive study of FIDIC contracts was conducted, comparing them with the contracts derived from the administrative contract regulations implemented in Libya. The study also examined the feasibility of applying FIDIC in Libya, as well as the obstacles encountered in its implementation. In this context, a descriptive approach and mathematical analysis method were used by reviewing all the literature related to the administrative contract regulations and the Red Book, followed by the design of a questionnaire which was distributed to several target entities owning projects, including most of the legal entities that own and finance the projects currently being implemented. The study also covered a number of large local construction companies, targeting engineers and consultants within them. Their opinions were collected, examined, and analyzed to understand the feasibility of applying these terms, as well

Keywords:

Administrative Contracts in Libya.
Construction Projects.
Contracting Companies.
FIDIC System.

*Corresponding author.
E-mail addresses:Engineerkwther@gmail.com,(E. Elsaghier) e.elsaghier@eng.misuratau.edu.ly,(M. Bakier) m.bakier@eng.misuratau.edu.ly.
Article History : Received 17 April 25 - Received in revised form 03 October 25 - Accepted 15 October 25

as to identify the administrative and legal difficulties they encountered through their practical experiences, offering a clear understanding of the obstacles and challenges. Personal interviews were also conducted with several heads of administrative bodies as decision-makers, as well as with legal offices within the targeted administrative entities.

1. المقدمة

لا يخفى على أحد الظروف التي تمر بها الدولة الليبية من صعوبات وتحديات تواجهها في سبيل إعادة حركة عجلة الاقتصاد، والتي من ضمنها عزوف الشركات الأجنبية عن استئناف أعمالها في ليبيا، وخاصة في مجال المقاولات، ويرجح أن يكون ذلك بسبب الشروط التعاقدية التي وقعتها، والتي تتحمل فيها شركات المقاولات كافة المخاطر، والتي أصبحت ظاهرة مع اقترانها بوضع عدم الوضوح، وهذه العقود التي تم توقيعها في وقت سابق هي اللبنات الأساسية في تطوير المرافق والأعمال والبنية التحتية كافة. وتعتبر الأولوية القصوى للبدء في أي نهضة مستقبلية، لذلك فإن الفراغ الفني والتخصصي لتنفيذ هذه المشاريع يخلق الحاجة الكبيرة للشركات المتخصصة وذلك حسب التوقعات المتزايدة من نهضة في قطاع الإنشاءات تشهدها الدولة الليبية خلال المرحلة القادمة، سواء كان ذلك في القطاع العام أو القطاع الخاص، إذ أن هذا النشاط من المتوقع أن يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط من حيث حجم الإنفاق الحكومي وخاصة في مجال أعمال البنية التحتية والسكنية والصناعية.... الخ [1].

ولسد هذا الفراغ، فإنه يتعين على الدولة الليبية استقطاب شركات عالمية قادرة على تنفيذ هذه المشاريع، لما لها من خبرة واسعة وإمكانيات هائلة في مجال الإنشاءات وغيرها. وهذا الاستقطاب في العادة يحتاج إلى تحفيز في عدة نقاط من أهمها معرفتها بالشروط التعاقدية. وقد اعتادت مثل هذه الشركات العابرة لحدود الدول أن تتعاقد بشروط التعاقدية العالمية التي صُممت لتضمن حقوق جميع الأطراف، وفي الوقت نفسه ، سيتم الاستعانة بمهندسين ذوي خبرة في الإشراف والتنفيذ من كافة دول العالم؛ بسبب ندرة التخصص وعدم كفاية الأعداد الموجودة من المهندسين والمختصين بالدولة الليبية لسد الاحتياج في حجم الأعمال لتطوير الدولة، ويجب أن يكون هؤلاء المهندسون ذوي معرفة بالشروط التعاقدية العالمية، مما يتطلب وجود قاعدة تعامل مشتركة واحدة للإشراف والمتابعة والتدقيق، وقد حددت هذه عالمياً في شروط الفيديك (الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين)، إذ أن " شروط العقد" هي المكون الأساسي لتفسير الالتزامات القانونية من حقوق وواجبات لطرفي العقد. والغرض من هذه الشروط التعاقدية هو تحديد العلاقة بين الأطراف المتعاقدة، وتحديد المسؤوليات، وإعطاء أكبر قدر من اليقين في العملية، وتقليل تعرض الأطراف المتعاقدة للمخاطر بالتوزيع المتوازن لها مما يقلل التكلفة.

وعادةً ما تتضمن شروط العقد " الشروط العامة " التي تشكل جزءاً كبيراً من "وثائق العطاء" التي لا يجوز تعديلها، "والشروط الخاصة" التي يتم إعدادها عادةً لمشروع معين مع مراعاة أي تغييرات أو بنود إضافية لتتناسب مع المتطلبات المحلية والمتطلبات الخاصة بالمشروع [2].

ويشير الاختصار " FIDIC"إلى الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، كما أنّ هذا اللفظ معروف في أعمال المقاولات باسم (الشروط العامة الدولية للعقود)، والتي يتم استخدامها دون تغيير جوهري يمس روح العقد، أما التغيرات الطفيفة فتكون حسب الحال في كل مشروع، وقد تأسس الاتحاد عام 1913)) من قبل مجموعة من المهندسين الفرنسين والسويسريين والبلجيكيين [3]. في محاولة لإنشاء مجموعة موحدة من الوثائق التعاقدية التي يمكن أن تكون قابلة للتطبيق في أنواع مختلفة من مشاريع الإنشاءات، وكذلك لتبسيط عمليات تقديم العطاءات لتصبح أكثر سهولة في الاستخدام [2].

2. مشكلة الدراسة:

لقد أصبحت عقود الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC) مصدراً أساسياً للعديد من المراجع الدولية في مجال البناء والتشييد، وانتشر استخدامها في جميع أنحاء العالم ومن ضمنها الدول العربية مثل: السعودية، والأردن، والإمارات، والكويت، والبحرين، وعُمان وبعض المشاريع في مصر وتونس، وقد أثبتت الدراسات أنه بعد تطبيق عقود الفيديك على بعض المشاريع في هذه الدول تم توفير مبالغ من الميزانية العامة [1].

وليبيا كسائر الدول في العالم تحتاج إلى شركات أجنبية واسعة الخبرات لمساعدتها بالنهوض في الصناعة الإنشائية، والتعمير والتحول نحو الدولة المنتجة، وهذه الشركات في العادة تفضل العمل بعقود معروفة تحفظ لها حقوقها خاصة بعد تجربتها خلال التوقف لمدة إحدى عشرة سنة سابقة، كما أن المكاتب الاستشارية العالمية التي سوف تعمل على التصميم والإشراف بمهندسين أكفاء ذوي خبرة كبيرة، فهي تفضل العمل بواسطة عقود الفيديك، مما يتطلب منا معرفة مدى إمكانية تطبيق هذه العقود في الدولة الليبية، ومعرفة كافة التفاصيل التي تعيق تنفيذها في سبيل خلق عنصر استقطاب لهذه الشركات الكبيرة، ومن ناحية أخرى فإنّ هذه العقود وكما أثبتت دراسات سابقة ينتج عنها وفرة في قيمة المشاريع بتوزيع المخاطر وهذا ما تحتاجه الدولة الليبية [1].

نلاحظ في ليبيا عدم استخدام عقود الفيديك، حيث يتم استخدام لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007 م) وهي امتداد لعقد الأشغال العامة الصادر من اللجنة الشعبية العامة (سابقاً).

3 .أهداف الدراسة

- البحث في أهم العقبات التي تواجه تنفيذ الفيديك في المشاريع الإنشائية في ليبيا.
- دراسة المعوقات القانونية والإدارية التي تعيق تنفيذ هذه الشروط.
- معرفة الفرق بين عقود الفيديك والعقود الإدارية.
- معرفة مدى إمكانية تطبيقه على العقود مستقبلاً.
- معرفة رأي الشركات والجهات المالكة في تطبيقه.

4. أهمية الدراسة

يستمد هذا البحث أهميته من إمكانية تطبيق هذه العقود في سبيل وجود قاعدة مشتركة تضمن معرفة كافة الشركات الكبرى بالشروط التعاقدية الدولية، التي من الممكن أن تفتح آفاق لجميع الشركات الدولية الكبيرة للعمل في ليبيا دون تحفظ.

قد يسهم هذا البحث في إثراء معلومة في هذا المجال، وأن يضيف إضافة علمية جديدة إلى المكتبة الليبية إذ لم يتم مناقشة هذا البحث في ليبيا حسب معرفة الباحث.

يمكن أن تساعد هذه الدراسة أصحاب القرار في الجهات الرقابية والإدارية والتنفيذية في ليبيا للتعرف على أهم مشاكل تطبيق هذه الشروط لتفاديها.

دعم برامج الحكومة الليبية في تحقيق توفير في تكلفة المشروعات عبر تقليل عنصر المخاطر التي تضعها الشركات على العقود نتيجة لنوعية العقود في ليبيا.

معرفة المكاتب الاستشارية بكافة الشروط التعاقدية، والتي تعتبر نمطية عالمية مما يسهل في عنصر الإشراف، وتطبيق الشروط على المقاولين. ومواكبة آخر التطورات العلمية في مجال العقود الإدارية في العالم.

5. منهجية الدراسة

تم إنجاز هذه الدراسة بواسطة المنهج الوصفي وأسلوب التحليل الرياضي والمنهجية المتبعة في هذا البحث:

1. مراجعة الأدبيات لإعطاء نظرة عامة وخلفية حول عقود الFIDIC. ماهية عقود FIDIC؟ أهداف منظمة الفيديك. أطراف عقد الفيديك (واجباتهم ومسؤولياتهم)، وخصائص عقد الفيديك.

2 – مراجعة الأدبيات الخاصة بلائحة العقود الإدارية في الدولة الليبية. ماهي لائحة العقود الإدارية؟ قصور في عقد الأشغال العامة من خلال اللقاءات مع مهندسي الشركات المنفذة (الصعوبات التي تواجهها الشركات في تطبيق لائحة العقود الإدارية). مقارنة عقد الفيديك بعقد الأشغال العامة. مواد هامة لا يحتويها عقد الأشغال العامة.

ويشمل الجانب العملي على:

تصميم واختبار وتوزيع استبيان على الجهات المالكة للمشروعات والمقاولين (مثل الأجهزة الإدارية التنفيذية، جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق مصراته، الشركة العامة لإنشاء المراكز الإدارية، جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، شركة الاشغال العامة مصراته، شركات مقاولات خاصة في مدينة مصراته، وبعض من الشركات الهندسية بعدد 130 استبيان) لمعرفة آرائهم حول إمكانية التطبيق لعقود الفيديك وفحص وتقييم آرائهم بخصوص.

إجراء سلسة من المقابلات الشخصية مع موظفي ورؤساء المكاتب القانونية في هذه الجهات الاعتبارية، كما شملت رئيس اللجنة الإدارية للشركة العامة لإنشاء المراكز الإدارية، مساعد المدير العام لجهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق، ومساعد المدير العام لجهاز تنفيذ المشروعات والمواصلات، باعتبارها من الجهات الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار على مستوى الدولة الليبية. من خلال الاستبيان تمكنا من معرفة كافة الصعوبات والمشاكل القانونية والإدارية التي تعيق تطبيق الفيديك في ليبيا حسب رأي أصحاب المصلحة والمقاولين والاستشاريين. ومن ثم أجرينا تحليلا إحصائيا، حيث تم تحليل جميع البيانات والمعلومات التي جمعت، ومقارنتها وتقييمها لتقييم الوضع الحالي فيما يتعلق بإمكانية تنفيذ العقد الموحد فيديك. وقد تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج مناسب (SPSS) لتحليل نتائج البيانات المتحصل عليها.

6. الدراسات السابقة

هدفت دراسة "عبدالرؤوف ميلود شاهين" سنة (2011م) بعنوان "مقترح لصياغة عقد المقاولة لتطوير صناعة التشييد بالجماهيرية" إلى اقتراح صياغة متوازنة لعقد المقاولة لاستخدامها بليبيا كبديل لعقد الأشغال العامة وذلك لتطوير صناعة التشييد بالإضافة إلى المسح الأدبي للأبحاث التي تغطي الجوانب المتعددة لعقد المقاولة، فقد تمت دراسة ثلاث صيغ من عقود المقاولات المستخدمة في الدول الصناعية، ومقارنتها بعقد الأشغال العامة حيث تعكس هذه العقود ما استقرت عليه الممارسة المتقدمة بشأن التعاقد في مجال التشييد. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها الوصول إلى إعداد صياغة متوازنة تحفظ حقوق أطراف التعاقد وتحدد واجبات ومسؤوليات كل طرف منها. تحديد المخاطر التي يتم تعويض المقاول عنها. إعداد البرنامج الزمني للمشروع بأحد الأساليب الحديثة لإدارة المشاريع وضمان دفع مستحقات المقاول في مواعيدها. إضافة مواد لتنظيم علاقة المالك مع المقاول بالإضافة إلى ما يحتويه عقد الأشغال العامة [4].

بينما تناولت دراسة "مها أشقر عبدالله العطار" سنة (2011م) بعنوان "مدى كفاية التنظيم القانوني لمجلس فض النزاعات في عقد الفيديك الأحمر" مدى كفاية التنظيم القانوني لمجلس فض النزاعات في عقد الفيديك الأحمر، وذلك من أجل تقييم الدور الذي يقوم به في حل المنازعات، اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج التحليلي القانوني للمجلس وأحكامه، حيث توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود نقص وقصور في النصوص والتشريعية التي تناولتها. عدم الوضوح في الأحكام والنصوص المتعلقة بالمجلس[5].

كما عرض "محمد بهيج محمد تفاحه" دراسته سنة (2015م) بعنوان "التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق نظام الفيديك في المشاريع الإنشائية في فلسطين" هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن العقبات والتحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق نظام الفيديك في المشاريع الإنشائية في فلسطين، ومن أجل تحقيق الهدف قام الباحث بدراسة مكثفة لموضوع الفيديك والعقود، ومن ثم تمت دراسة مدي تطبيقه في فلسطين والعقبات التي تواجه تطبيقه، وقد أظهرت نتائج الدراسة العديد من النتائج أهمها أن المقاولين يعانون من الضعف الإداري وقلة الخبرة في الجوانب القانونية، وعدم الاهتمام بالأمور التعاقدية. صعوبة التعامل مع العقود المكتوبة باللغة الإنجليزية. أن الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية هو عقبة رئيسية لتطبيق الفيديك، وذلك نظراً لتأخر صرف فواتير المقاولين، وبالتالي عدم الالتزام بالعديد من بنود الفيديك. أن الوضع السياسي الحالي هو الذي يشكل إعاقة حقيقية لتطبيق الفيديك. كما أن السلطات المختصة في فلسطين لا تقوم بواجبها في التوعية والتثقيف بالجوانب التعاقدية والقانونية المتعلقة بتطبيق الفيديك، أن هناك حاجة إلى تدريب جميع الأطراف للتعامل مع عقد الفيديك ومنهم مالكو المشاريع، والمهندسون، والمقاولون [2].

كما قدم "على داود علي" دراسة سنة (2017م) بعنوان "المطالبات في عقود الإنشاءات (الفيديك)" هدفت إلى التمييز بين مفهوم المطالبات والمنازعات وتصنيف المطالبات وأسبابها وكذلك تنظيمها مع بيان دور المهندس الاستشاري في فحص وتقرير واستلام الإشعارات الخاصة بالمطالبات وكذلك بيان كيفية تجنبها، والإجراءات المتبعة في حل المطالبات، وأظهرت الدراسة أهم النتائج التي توصل لها الباحث أن مطالبات رب العمل ومطالبات المهندس الاستشاري في عقد الإنشاءات (الفيديك) تنشأ نتيجة لإخلال المقاول بالتزاماته، أو لتعويض رب العمل عن أية نفقات تكبدها لأسباب ترجع إلى المقاول، وقد تنشأ نتيجة رفض مواد وأعمال، أو عدم تنفيذ المقاول لتعليمات

المهندس أو نتيجة تأخر المقاول في إنهاء الأعمال، أو بسبب إنهاء العقد لأسباب ترجع إلى المقاول [6].

كما تناولت "نيفين عبدالكريم مصباح ناصر الدين" سنة (2017م) دراسة بعنوان "تأثير دور المهندس على إدارة عقد المقاولة الموحد (الفيديك) في فلسطين من وجهة نظر المقاولين" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير دور المهندس في إدارة عقد المقاولة الموحد (الفيديك) في فلسطين من وجهة نظر المقاولين، من خلال معرفة العلاقة بين دور المهندس وإدارة عقد المقاولة الموحد وتحديد اتجاهات المقاولين نحو تأثر دور المهندس على إدارة عقد المقاولة الموحد (الفيديك) في فلسطين والتي تعزى للمتغيرات التالية: الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي.

وقد أظهر البحث العديد من النتائج أبرزها وجود أثر كبير لدور المهندس على إدارة عقد المقاولة الموحد (الفيديك)، وذلك من خلال تأهيله ومن ثم التزامه بالحيادية. وجود الضوابط عليه على إدارة عقد المقاولة الموحد (الفيديك) [7].

هدفت دراسة "موسى علي بوويلة" سنة (2018م) بعنوان "إمكانية تطبيق عقد الفيديك) FIDIC الغلاف الأحمر) على لائحة العقود الإدارية الليبية (باب تنفيذ العقود الإدارية)" إلى إمكانية تطبيق عقد الفيديك FIDIC واعتمد الباحث في منهجه على المقارنة باتباع المنهج المقارن وذلك بالرجوع للكتب والأبحاث والندوات المتعلقة بعقود الفيديك، والشروط العامة لهذه العقود، وبين أكثر المواد التي تخص تنفيذ الأعمال بلائحة العقود الإدارية الصادرة من أمين اللجنة الشعبية العامة بليبيا (سابقاً) رقم 563 لسنة 2007م وتحديداً الباب السادس والخاص بتنفيذ العقود الإدارية، وقد أظهر البحث العديد من النتائج أبرزها لائحة العقود الإدارية الليبية كانت مرنة في التعاقد؛ لكنها تفتقر إلى التفصيل في بعض الجوانب التنفيذ.ية في لائحة العقود الإدارية الليبية نجد انفراد الإدارات العليا بإعطاء الموافقة على بعض الأمور التي يتطلبها المشروع أثناء فترة التنفيذ وتكون أمورا مستعجلة، وهذا قد يستغرق الكثير من الوقت لإصدار عقد الفيديك. وضح الأعمال التي يتم بموجبها يتم دفع دفعة مقدمة للمقاول، وحدد الأعمال التي تتم دون إبرام عقود إضافية. حدد عقد الفيديك مهام وواجبات وصلاحيات واسعة للمهندس الاستشاري المشرف بالموقع [1].

كما تناولت دراسة جمال عمران المبروك أغنية (2019) بعنوان "النظام القانوني لمجلس فض المنازعات في عقود الفيديك (FIDIC) دراسة تحليلية" هدفت لدراسة النظام القانوني لمجلس فض المنازعات في عقود الفيديك (FIDIC)، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على تحليل قانوني معمق للنظام القانوني الخاص بالفيديك، ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن المجلس يعد أداة هامة لحل المنازعات في المشاريع الهندسية مما يساهم في تسريع تنفيذ المشاريع وضمان استمراريتها[8].

كما قدم "فضل الله محمد الحسن فضل الله" سنة (2020م) دراسة بعنوان "مدى إنزال التزامات أطراف عقد الفيديك الأحمر على عقد المقاولة الإنشائي بالدول العربية (دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان نموذجا)" هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إنزال التزامات أطراف عقد الفيديك الأحمر على (العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية 2019م بسلطنة عمان) وعلى (شروط عقد مقاولات أعمال الهندسة المدنية وأعمال البناء 1999م بإمارة دبي)، وقد أظهرت الدراسة العديد من النتائج أبرزها أن عقد الفيديك بصورة عامة وبالأخص الأحمر هو العقد النموذجي الأمثل لسير تنفيذ المشروع على الوجه الأكمل لتجنب المخاطر والمنازعات التي تحدث باستمرار بين أطراف عقود الإنشاءات التقليدية. أن هذه العقود تعمل على كسب الوقت والجهد وتجنب المنازعات وقد نظمت أيضاً آلية لتسوية المنازعات، فضلا عن أن بنود العقد قد نظمت وحددت لكل طرف التزامات حتى لا يحدث أي تداخل في التنفيذ يؤثر في سير العمل بالمشروع. [9]

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ أن بعضها يتفق مع الدراسة موضوع البحث في:

-التأكيد على أهمية التدريب والتوعية للأطراف المتعاقدة.

-أن هناك ضعفاً في الجوانب الإدارية والتعاقدية لدي المقاولين.

-أن عقد الفيديك بصورة عامة وبالأخص الأحمر هو العقد النموذجي الأمثل لسير تنفيذ المشروع على الوجه الأكمل لتجنب المخاطر والمنازعات التي تحدث باستمرار بين أطراف عقود الإنشاءات التقليدية.

-أن هذه العقود تعمل على كسب الوقت والجهد وتجنب المنازعات وقد نظمت أيضاً آلية لتسوية المنازعات، فضلا عن أن بنود العقد قد نظمت وحددت لكل طرف التزامات حتى لا يحدث أي تداخل في التنفيذ يؤثر في سير العمل بالمشروع. وأهم ما يميز الدراسة الحالية أنها توضح كلا من:

1-تحليل عقبات تطبيق عقود الفيديك في ليبيا بشكل خاص.

2-دراسة الفرق بين عقود الفيديك والعقود الإدارية الليبية.

3-معرفة مدى إمكانية تطبيقه على العقود، ومعرفة رأي الشركات والجهات المالكة في تطبيقه.

7. البيانات وتحليل نتائجها:

1.7 تمهيد وتوضيح:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وجمع بياناتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها، والآثار التي تحدثها. كما تم جمع البيانات والمعلومات التي تتعلق بأهداف الدراسة من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من ذوي الخبرة العلمية في مجال الدراسة، وذوي الاختصاص في الجهات المعنية، وشخصيات قانونية تعمل في مؤسسات رئيسية معنية بالمشاريع الإنشائية، ورؤساء المكاتب يمثلون جهات متعددة، ورئيس لجنة الإدارة للشركة العامة لإنشاء المراكز الإدارية، ومساعد المدير العام لجهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق، ومساعد المدير العام لجهاز تنفيذ مشروعات المواصلات، باعتبار أن تلك المقابلات أداة هامة للحصول على المعلومات التي تحتاجها الدراسة لجمع البيانات والمعلومات وكانت في الفترة من 2023/4/21 إلى 2024/1/11 وقسمت مصادر العينات إلى:

2.7. مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة عينة عشوائية من الأجهزة الإدارية الفاعلة والشركات العامة والخاصة والمكاتب الاستشارية في مدينة مصراته، ذات العلاقة بالمشاريع الإنشائية، ومن هذه الجهات المستهدفة جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق، الشركة العامة لإنشاء المراكز الإدارية، جهاز تنفيذ وتطوير المراكز الإدارية، شركة الأشغال العامة، بالإضافة إلى الشركات العامة المتخصصة في الإنشاءات والمواصلات، كما تم إجراء مقابلات شخصية مع العاملين في المكاتب القانونية التابعة للجهات الإدارية المنفذة للمشروعات.

3.7 عينة الدراسة

تعتبر عينة الدراسة عينة عشوائية من المجتمع، تم إجراء الدراسة عليها، وهي الجهات المتخصصة في أعمال المقاولات، ومن خلال طرق اختبار العينة في البحث العلمي، اتبعت الباحثة خطوات محددة لضمان اختيار عينة تمثل مجتمع الدراسة بدقة، مما يساعد في الوصول إلى نتائج موثوقة.

وتم اختيار العينة العشوائية من مجموعات مختلفة تشمل الأجهزة والشركات المشار اليها آنفا لتتضمن العينة أصحاب المصلحة وصناع القرار والمهندسين والمقاولين والمشرفين وشخصيات قانونية يمثلون جهات متعددة.

4.7. اختبار استمارة الاستبيان

بعد إعداد استمارة الاستبيان تم توزيع عدد (3) استمارات استبيان على عدد من المختصين وذلك لتدارك أي خطأ مطبعي أو أخطاء في صياغة الأسئلة، ولتحديد مدى الوضوح والفهم والاستيعاب للأسئلة، ومن خلال ما تم الحصول عليه من ملاحظات تم التوصل إلى الصياغة النهائية لاستمارة الاستبيان.

5.7. توزيع استمارة الاستبيان

تم توزيع عدد (130) استمارة استبيان على عينة البحث التي شملت مجموعة من الشركات والأجهزة الحكومية ذات الصلة، وتم استلام عدد (85) استمارة، واستبعد منها عدد (11) استمارة لوجود ملاحظات على اعتبار أنها غير صالحة للتحليل الإحصائي وبالتالي فإن عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (74) استمارة.

6.7. أساليب التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

إجراء أسلوب التحليل الوصفي عن طريق الجداول التكرارية والوسط الحسابي والأشكال البيانية وتم تحديد درجة الموافقة حسب الجدول 1 :

جدول 1: تحديد درجة الموافقة

الوسط	1.8 >1	2.6 > 1.8	3.4 >2.6	4.2 >3.4	5 > 4.2
الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة أو الانطباق	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

اختبار ت لعينة واحدة One Sample t Test لتحديد الاتجاه العام حول كل محور باستبيان الدراسة بحيث إنه إذا كانت قيمة مستوى الدلالة P-value أكبر من 0.05 فهذا يدل على أن الاتجاه العام حول هذه العبارة متوسط الدرجة، أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة P-value أقل من 0.05 فهذا يدل أن الاتجاه العام حول هذه العبارة منخفض الدرجة، أو مرتفع، وفي هذه الحالة ننظر لقيمة الوسط.

معامل ألفا كرنباخ Cronbach's Alpha وتم استخدامه لدراسة صدق وثبات أداة الدراسة وتكون أداة الدراسة مناسبة وبها معايير الصدق والثبات إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من 60%.

صدق وثبات أداة الدراسة بصفة عامة هو أن العبارة الموجودة في الاستبيان تقيس ما يفترض في البحث قياسه بالفعل، أما الثبات فهو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه، وقد تم لهذا الغرض عرض صحيفة الاستبيان المعدة على مجموعة من المتخصصين لإبداء الرأي حولها وتحديد بعض الملاحظات حولها، وبعد اعتمادها تم توزيعها على عينة الدراسة وتم قياس الصدق والثبات عن طريق حساب معامل ألفا كرنباخ للصدق والثبات، كذلك دراسة اتساق أداة الدراسة عن طريق معامل الارتباط كما بالجداول 2.

جدول 2: يبين قيم معامل ألفا كرنباخ لاستبيان الدراسة

المحور	عدد الفقرات للمحور	قيمة معامل ألفا كرنباخ
مواصفات عامة لعقد الفيديك	12	0.803
بنود عقد الفيديك ذات الصلة بالمالك (صاحب العمل)	4	0.743
بنود عقد الفيديك ذات الصلة بالمهندس	6	0.802
بنود عقد الفيديك ذات الصلة بالمقاول	20	0.953
الكل	42	0.949

من خلال النتائج الواردة بالجدول2، نجد أن جميع قيم معامل ألفا كرنباخ مناسبة للدلالة على صدق وثبات أداة الدراسة وملاءمتها للدراسة.

8. دراسة وتحليل بيانات الدراسة:

أولا: دراسة تساؤلات المحور الثاني (فهم أطراف العقد للائحة العقود الإدارية):

نستعرض بعض الإجابات على أسئلة الاستبيان بخصوص لائحة العقود الإدارية.

1- غموض في مواد لائحة العقود الإدارية ذات العلاقة بعقود الأشغال العامة.

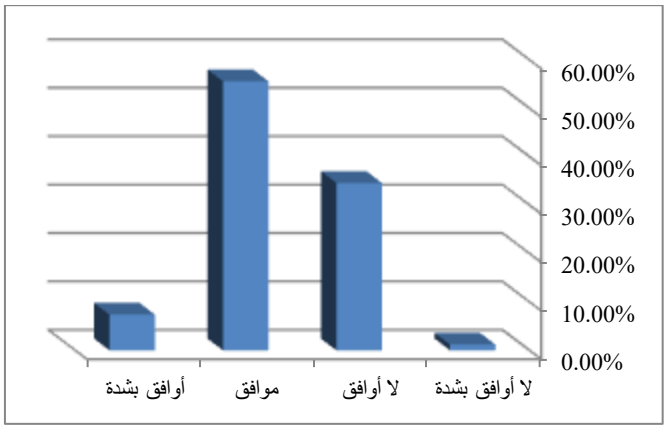

شكل 1: يبين هناك غموض في مواد لائحة العقود الإدارية ذات العلاقة بعقود الأشغال العامة

من خلال النتائج الواردة بالشكل1 نجد أن أغلب عينة الدراسة مرتفعة في فئة موافق أي بنسبة 60%، مما يدل أن هناك غموضا في مواد لائحة العقود الإدارية ذات العلاقة بعقود الأشغال العامة.

2- مساهمة لائحة العقود الإدارية في حل المشاكل في المشاريع الإنشائية

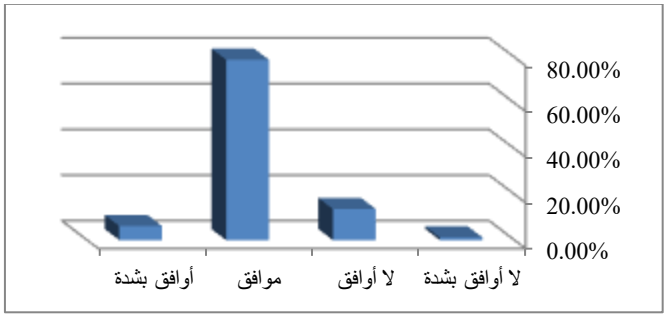

شكل2: يبين مساهمة لائحة العقود الإدارية في حل المشاكل في المشاريع الإنشائية

من خلال النتائج الواردة بالشكل2 نجد أن أغلب عينة الدراسة مرتفعة في فئة موافق أي بنسبة 80% ومنخفضة في الفئات الأخرى، مما يدل على مساهمة لائحة العقود الإدارية في حل المشاكل في المشاريع الإنشائية.

3-تحتاج لائحة العقود الإدارية إلى تعديل في بعض المواد الخاصة بعقود الأشغال العامة

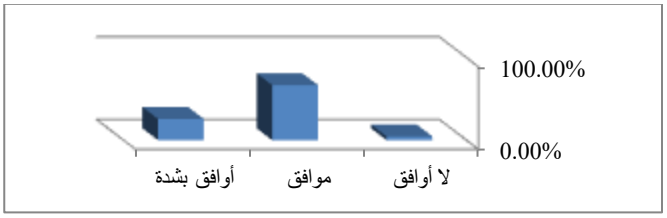

شكل 3: يبين احتياج لائحة العقود الإدارية إلى تعديل في بعض المواد الخاصة بعقود الأشغال العامة

من خلال النتائج الواردة بالشكل 3. نجد أن أغلب عينة الدراسة مرتفعة في فئة موافق أي بنسبة 67% مما يدل على احتياج لائحة العقود الإدارية إلى تعديل في بعض المواد الخاصة بعقود الأشغال العامة.

4- توجد مرونة في التعامل بين أطراف التعاقد عند تطبيق لائحة العقود الإدارية.

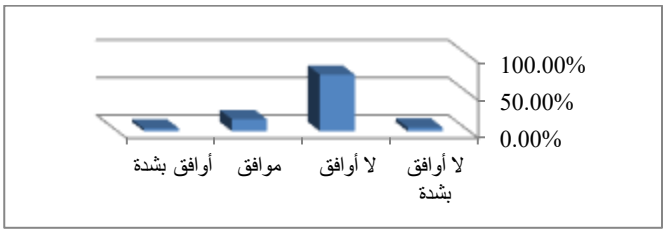

شكل 4: يبين أنه توجد مرونة في التعامل بين أطراف التعاقد عند تطبيق لائحة العقود الإدارية

من خلال النتائج الواردة بالشكل 4. نجد أن أغلب عينة الدراسة مرتفعة في فئة لا أوافق أي بنسبة 75% بينما منخفض في فئة أوافق بشدة بنسبة 4% مما يدل على عدم وجود مرونة في التعامل بين أطراف التعاقد عند تطبيق لائحة العقود الإدارية مما يسبب في نزاعات بين أطراف التعاقد.

5- هل لديك إلمام ومعرفة بأنواع نماذج العقود الدولية

شكل 5: يبين هل لديك إلمام ومعرفة بأنواع نماذج العقود الدولية

من خلال النتائج الواردة بالشكل 5. نجد أن عينة الدراسة مرتفعة في فئة غير ملم أي بنسبة 61% مما يدل أن غير ملم بأنواع العقود الدولية.

6- هل لديك إلمام ومعرفة الشروط العامة لعقد الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين "الفيديك"

شكل 6: يبين هل لديك إلمام ومعرفة بالشروط العامة لعقد الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين "الفيديك"

من خلال النتائج الواردة بالشكل 6. نجد أن عينة الدراسة مرتفعة في فئة غير ملم أي بنسبة 52% مما يدل أن نسبة كبيرة غير ملمة بمعرفة الشروط العامة لعقد الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين "الفيديك".

ثانيا: دراسة تساؤلات المحور الثالث (معلومات عامة عن عقد فيديك)

1- هل يتم تطبيق عقود الفيديك في المشاريع الإنشائية في ليبيا

شكل 7: يبين هل يتم تطبيق عقود الفيديك في المشاريع الإنشائية في ليبيا

من خلال النتائج الواردة بالشكل 7. نجد أن عينة الدراسة مرتفعة في فئة لا، أي بنسبة 65% مما يدل أنه لم يتم تطبيق عقود الفيديك في المشاريع الإنشائية في ليبيا.

2- هل لديك الإلمام والمعرفة بأنواع نماذج عقد الفيديك والشروط العامة للعقد

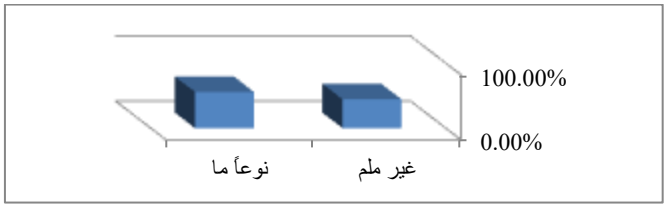

شكل8: يبين هل لديك الإلمام والمعرفة بأنواع نماذج عقد الفيديك والشروط العامة للعقد

من خلال النتائج الواردة بالشكل8 نجد أن عينة الدراسة مرتفعة في فئة (نوعاً ما) أي بنسبة 56% مما يدل على أنهم ملمون نوعاً ما بأنواع نماذج عقد الفيديك والشروط العامة للعقد.

3- للمقاولين فقط: هل سبق أن نفذت مشاريع في ليبيا تستخدم شروط الفيديك FIDIC؟

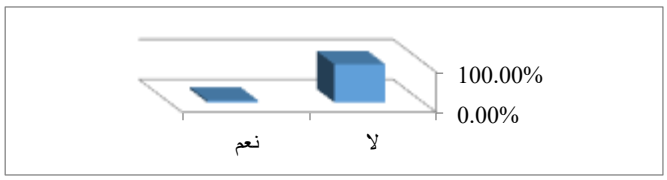

شكل 9: يبين للمقاولين فقط: هل سبق أن نفذت مشاريع في ليبيا تستخدم شروط الفيديكFIDIC ؟

من خلال النتائج الواردة بالشكل9 نجد أن عينة الدراسة مرتفعة في فئة (لا) أي بنسبة 95% مما يدل أنه لم يسبق تنفيذ مشاريع في ليبيا تستخدم شروط الفيديك.

4- ما هي أكثر الجهات تطبيقاً لبنود شروط العطاء؟ يرجى اختيار كل ما ينطبق

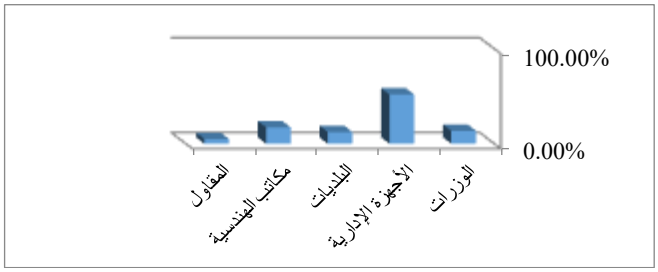

شكل10: يبين ما هي أكثر الجهات تطبيقاً لبنود شروط العطاء؟ يرجى اختيار كل ما ينطبق

من خلال النتائج الواردة بالشكل2 نجد أن عينة الدراسة مرتفعة في فئة الأجهزة الإدارية أي بنسبة 52% مما يدل على أنه يتم التطبيق لبنود شروط

العطاء في الأجهزة الإدارية.

ثالثا: دراسة المحور الرابع (مواصفات عامة لعقد الفيديك):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة لدراسة التساؤل الذي ينص على (ما هي المواصفات العامة لعقد الفيديك) وتمت دراسة هذا التساؤل لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذا التساؤل عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالشكل رقم 11.

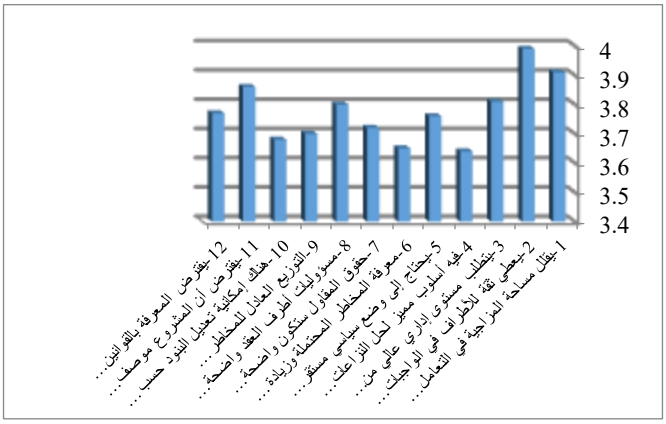

شكل 11: يبين متوسطات درجة الأهمية للمحور الرابع

من خلال النتائج بالشكل 11 نجد درجة الموافقة لعبارات هذا المحور مرتفعة ونجد أن أكثر العبارات موافقة هي العبارة (يعطي ثقة للأطراف في الواجبات والمسؤوليات وعدم افتراض الخيانة وقلة الأمانة أي طرف) بالوسط يساوي 3.99 أي بدرجة مرتفعة. وأقلها موافقة هي العبارة (هناك إمكانية تعديل البنود حسب الوضع الحالي لصاحب العمل ووضعها كشروط خاصة ملحقة) بالوسط يساوي 3.68 أي بدرجة مرتفعة.

رابعا: دراسة المحور الخامس (دراسة لبنود الفيديك):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة التي قسمت إلى ثلاثة بنود هي:

1- دراسة بنود عقد الفيديك ذات الصلة بالمالك (صاحب العمل):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة لدراسة التساؤل الذي ينص على (ما هي بنود عقد الفيديك ذات الصلة بالمالك (صاحب العمل) وتم دراسة هذا التساؤل لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذا التساؤل عن طريق التحليل الإحصائي المناسب، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالشكل رقم 12.

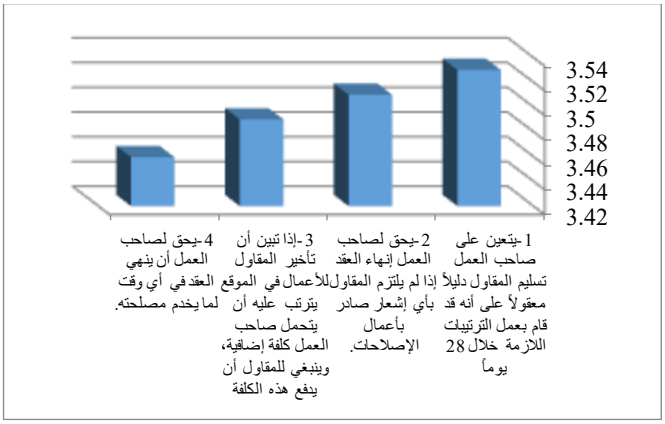

شكل 12: يبين نتائج التحليل الإحصائي لمحور بنود عقد الفيديك ذات الصلة بالمالك

من خلال النتائج بالشكل رقم 12 نجد درجة الموافقة لعبارات هذا المحور مرتفعة ونجد أن أكثر العبارات موافقة هي العبارة (يتعين على صاحب العمل تسليم المقاول دليلاً معقولاً على أنه قد قام بعمل الترتيبات اللازمة خلال 28 يوماً من طلب المقاول؛ لتوفير انسيابية الدفعات حسب العقد، إذا طلب المقاول ذلك) بوسط يساوي 3.53 أي بدرجة مرتفعة. وأقلها موافقة هي العبارة (يحق لصاحب العمل أن ينهي العقد في أي وقت لما يخدم مصلحته، بحيث يصدر إشعاراً بذلك إلى المقاول، ويعتبر الإنهاء نافذاً بعد مرور 28 يوماً من بعد تاريخ تسلم المقاول للإشعار المذكور، أو من تاريخ إرجاع ضمان الأداء إليه من قبل صاحب العمل) بوسط يساوي 3.4595 أي بدرجة مرتفعة.

2- دراسة بنود عقد الفيديك ذات الصلة بالمهندس (الاستشاري):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة لدراسة التساؤل الذي ينص على (ما هي بنود عقد الفيديك ذات الصلة بالمهندس (الاستشاري) وتم دراسة هذا التساؤل لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذا التساؤل عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالشكل رقم 13.

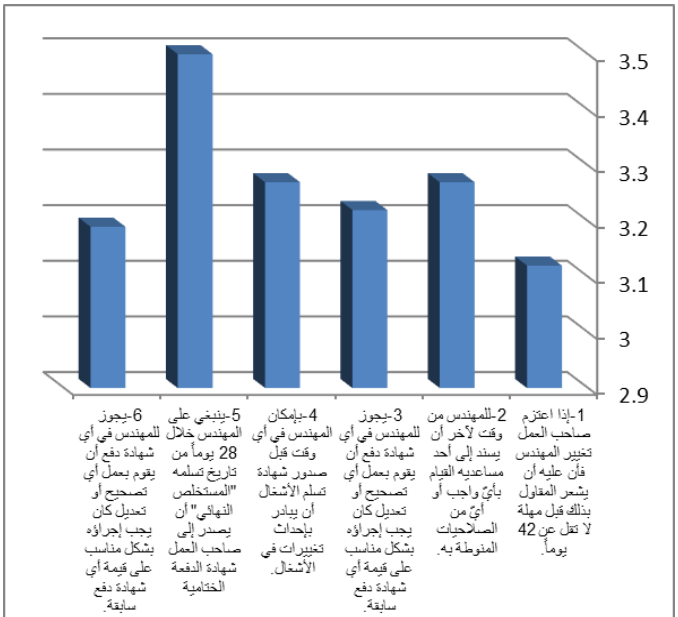

شكل 13: يبين المتوسطات لمحور بنود عقد الفيديك ذات الصلة بالمهندس

من خلال النتائج بالشكل رقم 13. نجد درجة الموافقة لعبارات هذا المحور مرتفعة ونجد أن أكثر العبارات موافقة هي العبارة (ينبغي على المهندس خلال 28 يوماً من تاريخ تسلمه "المستخلص النهائي" بموجب المادة (11/14) وإقرار المخالصة بموجب المادة (12/14). أن يصدر إلى صاحب العمل شهادة الدفعة الختامية) بوسط يساوي 3.50 أي بدرجة مرتفعة. وأقلها موافقة هي العبارة (إذا اعتزم صاحب العمل تغيير المهندس، فإن عليه أن يشعر المقاول بذلك قبل مهلة لا تقل عن 42 يوماً، ويحق للمقاول الاعتراض (مدة 28 يوماً حسب الشروط الخاصة الليبية) بوسط يساوي 3.12 أي بدرجة متوسطة.

خامسا: دراسة المحور السادس (اقتراحات عامة لتطبيق الفيديك في ليبيا):

1- ما الذي يعيق تطبيق الفيديك في ليبيا؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

جدول 3: يبين ما الذي يعيق تطبيق الفيديك في ليبيا؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

الإجابة	العدد	النسبة
الوضع السياسي الحالي	48	%57.1
الصعوبات المالية	49	%58.3
المشاكل الإدارية وعدم نضج قطاع الإنشاءات ومكتب خبرة الهندسية	50	%50.5
عدم الشعور بأهمية العقد أو عدم الاهتمام بصياغة العقود	25	%29.8
صعوبة الحصول على الموافقات من الجهات الرقابية.	43	%51.2
عدم توفر السيولة المالية للعقود	34	%40.5
مشاكل أخرى	0	%0.0
الإجمالي	81	%100

من خلال النتائج الواردة بالجدول رقم 3. نجد أن عينة الدراسة مرتفعة في فئة الصعوبات المالية أي بنسبة 58.3% وأقل منها في فئة الوضع السياسي الحالي بنسبة 57.1% ثم فئة المشاكل الإدارية وعدم نضج قطاع الإنشاءات، ومكتب الخبرة الهندسية بنسبة 50.5% بينما يلاحظ الانخفاض في فئة عدم توفر السيولة المالية للعقود بنسبة 40.5% مما يدل على أن هناك صعوبات مالية تعيق تطبيق فيديك في ليبيا.

2- هل هناك حاجة إلى تأهيل/تدريب صاحب العمل/الاستشاري/المقاول في كيفية التعامل مع عقود الفيديك؟

جدول 4: يبين هل هناك حاجة إلى تأهيل /تدريب صاحب العمل/الاستشاري/المقاول في كيفية التعامل مع عقود الفيديك

الإجابة	العدد	النسبة
لا	2	%2.4
نعم	73	%86.9
الإجمالي	84	%100

من خلال النتائج الواردة بالجدول رقم 4. نجد أن أغلب عينة الدراسة مرتفعة في فئة نعم أي بنسبة 86.9% مما يدل أن هناك حاجة إلى تأهيل /تدريب صاحب العمل/الاستشاري/المقاول في كيفية التعامل مع عقود الفيديك.

3- هل تقوم الجهات المختصة (وزارت وأجهزة إدارية، نقابة المهندسين ...إلخ) بدورها في توعية والتثقيف في النواحي التعاقدية والقانونية؟

جدول 5: يبين هل تقوم الجهات المختصة بذورها في توعية والتثقيف في لنواحي التعاقدية والقانونية

الإجابة	العدد	النسبة
لا	58	%69
نعم	17	20.2
الإجمالي	84	%100

من خلال النتائج الواردة بالجدول رقم 5 نجد أن أغلب عينة الدراسة مرتفعة في فئة لا أي بنسبة 69% مما يدل على عدم قيام الجهات المختصة بدورها في التوعية والتثقيف في لنواحي التعاقدية والقانونية.

9. الاستنتاجات

أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:

1- لوحظ من خلال نتائج الاستبيان أن لائحة العقود الإدارية لا تحوي أي بنود تشجيعية للمقاول وتحفزه على الإنجاز وسرعة التنفيذ، بينما عقود الفيديك تحتوي على بنود تشجيعية تحفز المقاول على الإنجاز وسرعة التنفيذ، توفر حلولًا عادلة ومتوازنة .

2- في عقد الأشغال العامة لا يوجد أي تعويض للمقاول عن تضخم أسعار المواد والعمالة مما يزيد في مخاطر التنفيذ، عقود الفيديك تتضمن بنودًا واضحة لتعويض المقاولين عن تضخم أسعار المواد والعمالة.

3- يتم تطبيق غرامة التأخير على المقاول في حالة تأخره في تنفيذ الأعمال، ولكن لا يتم تطبيقها على المالك عند تأخيره للمستحقات بالرغم من أن لائحة العقود الإدارية قد أوصت بذلك بنسبة 0.025% عن كل أسبوع تأخير من قبل المالك في تأخر صرف مستحقات المقاول، بالمقابل عقود الفيديك تفرض غرامات تأخير عادلة على الطرفين (المقاول وصاحب العمل) عند التأخير.

4- الشروط في لائحة العقود الإدارية وضعت بكاملها لصالح صاحب العمل، كذلك وجود غموض في مواد لائحة العقود الإدارية ذات العلاقة بعقود الأشغال العامة، أما في عقود الفيديك فإنها تقدم شروطًا واضحة ودقيقة تراعي حقوق جميع الأطراف وتقلل النزاعات.

5- المقاولون لا يقرؤون جيداً وثائق المناقصة التي تتضمن الشروط العامة لأسباب عديدة مثل عدم الاهتمام والضعف الإداري وقلة الخبرة في الجوانب القانونية، وأن هناك عائقاً أمام فهم المقاول بالشركات المحلية وكذلك الجهات المالكة عندما تكون وثائق العطاء باللغة الإنجليزية، وأيضاً لا توجد مرونة بين أطراف التعاقد عند تطبيق لائحة العقود الإدارية، بينما في عقود الفيديك اللغة الأساسية هي الإنجليزية، مع إمكانية الترجمة لتسهيل الفهم، وتتمتع بمرونة عالية في التطبيق.

6- تسبب شروط العقد غير الواضحة في حدوث منازعات بين أطراف التعاقد، ومن العوامل الأساسية المسببة في حدوث خلافات ونزاعات بين أطراف التعاقد في تنفيذ المشاريع الإنشائية؛ الرسومات والتصاميم غير الواضحة، والتغيير فيها بشكل غير مدروس، وكذلك نوع العقد غير المناسب، وعدم استخدام تقنيات إدارة المشاريع، والتأخر في صرف مستحقات المقاول، أما عقود الفيديك فأنها تحتوي على مجلس فض الخلافات وآليات واضحة لمعالجة النزاعات فور ظهورها.

7- عقد الفيديك وضح الأعمال التي يتم بموجبها دفع دفعة مقدمة للمقاول وكذلك حدد الأعمال التي تتم دون إبرام عقود إضافية مثل توفير أعمال تسبق البدء بالمشروع كأعمال توصيل الماء والكهرباء والغاز...إلخ وصيانة ووضع الإشارات الإسترشادية على الطرق المؤدية للمشروع، بينما باب تنفيذ العقود الإدارية لم يحدد، وبفصل هذه الأعمال والتي تعتبر مهمة ورئيسية من ناحية القيمة المالية المضافة، وأيضاً حدد عقد الفيديك مهام وواجبات وصلاحيات واسعة للمهندس الاستشاري المشرف بالموقع ولم تفعل في لائحة العقود الإدارية .

8- عقود الفيديك لا تطبق في المشاريع الإنشائية في ليبيا، وأن ما يعيق تطبيق الفيديك في ليبيا الوضع السياسي وعلاقته بالإجراءات القانونية، والصعوبات المالية، والمشاكل الإدارية، وعدم نضج قطاع الانشاءات ومكاتب الخبرة الهندسية، وعدم قبول الأجهزة الرقابية به مطلقاً في التعاقد، بينما لائحة العقود الإدارية تُطبق بشكل واسع في المشاريع المحلية رغم الحاجة إلى تحديثها وتطويرها، وكذلك تأهيل الأطراف. ويستخدم المانحون والمنظمات غير الحكومية الدولية في ليبيا أنواعاً مختلفة من الشروط العامة لمشاريعهم، وهذا يؤثر سلباً على تطبيق الفيديك في ليبيا .

9- يستخدم المانحون والمنظمات غير الحكومية الدولية في ليبيا أنواعاً مختلفة من الشروط العامة لمشاريعهم، وهذا يؤثر سلباً على تطبيق الفيديك في ليبيا.

10- لائحة العقود الإدارية تعاني من انخفاض جودة اكتمال وثائق المناقصة

وهي من أسباب النزاعات بين الشركة المنفذة والاستشاري المشرف والمالك إذ كل منهم له تفسير مخالف للآخر، أيضا بعض المهندسين الاستشاريين ليسوا محايدين في التعامل بين المالك والمقاول، أما عقود الفيديك فتتميز بجودة عالية لوثائق المناقصة، مما يقلل النزاعات والخلافات.

11- في عقد الفيديك فصل كامل يحدد مهام وصلاحيات وواجبات المهندس، وفي هذا الفصل تمنح صلاحيات واسعة للمهندس الاستشاري للإشراف واتخاذ القرارات الميدانية، أما لائحة العقود الإدارية فهي لا تُفعّل صلاحيات المهندس الاستشاري بشكل كافٍ، ويتركز القرار لدى الجهة الإدارية.

12- إمكانية تطبيق عقود الفيديك في سبيل وجود قاعدة مشتركة تضمن معرفة كافة الشركات الكبرى بالشروط التعاقدية الدولية، والتي من الممكن أن تفتح مجالا لجميع الشركات الدولية الكبيرة للعمل في ليبيا دون تحفظ.

10. التوصيات

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى التوصيات التالية:

1. ضرورة عقد المؤتمرات وورش العمل للتعريف بعقود الفيديك.

2. نوصي بتطبيق عقد الفيديك (الغلاف الأحمر) على المشاريع الكبيرة والتي تمول من الميزانية العامة للحكومة الليبية.

3. إنشاء مراكز للتحكيم الهندسي في ليبيا لتقليل النزاعات التي يتم إحالتها إلى القضاء.

4. يجب على الحكومة الليبية اعتماد أكثر من نموذج (مثلا: نموذج1، نموذج2، ...إلخ) في عقود الإنشاءات لاستخدامها في المشاريع الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة في ليبيا.

5. يجب أن يكون المهندس بصفته وكيل صاحب العمل، طرفاً محايداً بالإضافة إلى ذلك يجب على نقابة المهندسين تطوير الأعمال الاستشارية من أجل توفير مجموعة جيدة من وثائق العطاء التي يتم إعدادها بجودة عالية ومراجعة كافة التناقضات فيها.

6. يوصي بشدة برفع مستوى الوعي لدي المقاول من خلال التعليم المستمر والدورات التدريبية وورش العمل التي تشمل تلك المتعلقة بجميع المجالات ذات الصلة مثل العقود، وإدارة الانشاءات، والتحكيم وما إلى ذلك، والتي تساعدهم في التعرف على جميع القضايا المتعلقة بصناعة البناء والتشييد ولذلك سيتم الحصول على مزيد من الفهم والإدراك.

7. ينصح المقاولون بتقديم عروضهم بمراجعة ودراسة جميع وثائق المناقصة بدقة وليس جدول الكميات وحده، وفي حالة وجود أي بند غامض أو حالة غير واضحة يجب علهم الاستعانة بالمشورة والدعم والمساعدة من الخبرات وصاحب العمل.

8. تنصح الحكومة الليبية بالتعامل مع قطاع البناء كشريك أساسي، والتركيز على قوانين وأنظمة العقود، هذا إضافة إلى التعامل مع المقاولين بحيادية ودون محاباة.

9. إعادة النظر في إجراءات تصنيف المقاولين، حيث يجب وضع معايير جديدة، وبعد اعتماد تصنيف المقاولين يجب أن يتم التقييم المستمر للمقاولين من خلال زيارة مكاتب المقاولين ومواقع العمل.

11. قائمة المراجع

[1] موسى على بوويلة (2018) "إمكانية تطبيق عقد الفيديك(FIDIC الغلاف الأحمر) على لائحة العقود الإدارية الليبية (باب تنفيذ العقود الإدارية)" – مؤتمر العلمي الرابع لجامعة النجم الساطع البريقة بعنوان "الإدارة الهندسية ودورها في تحسين الأداء المؤسسي تحت شعار (إعمار ليبيا)."

[2] محمد بهيج محمد تفاحه (2015) "التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق نظام الفيديك في المشاريع الإنشائية في فلسطين"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين (رسالة ماجستير).

[3] عصام أحمد الهجي (2008) "عقود الفيديك وأثرها على التزام المقاول والمهندس ورب العمل، دراسة تحليلية وشرح تفصيلي للشروط والعقود الصادرة عن الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (الفيديك)، دار الجامعة الجديدة، شارع سوتير، الأزاريطة، مصر.

[4] عبدالرؤوف ميلود شاهين (2011) "مقترح لصياغة عقد المقاولة لتطوير صناعة التشييد بالجماهيرية"، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا (رسالة ماجستير).

[5] مها أشقر عبدالله العطار (2011) "مدى كفاية التنظيم القانوني لمجلس فض النزاعات في عقد الفيديك الأحمر"، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن (رسالة ماجستير) .

[6] على داود علي (2017) "المطالبات في العقود الإنشاءات (الفيديك)" كلية القانون جامعة بغداد (رسالة ماجستير).

[7] نيفين عبدالكريم مصباح ناصر الدين (2017) "تأثير دور المهندس على إدارة عقد المقاولة الموحد (الفيديك) في فلسطين من وجهة نظر المقاولين ، جامعة الخليل ، فلسطين (رسالة ماجستير).

[8] جمال عمران المبروك أغنية (2017) "دراسة تحليلية لنظام القانوني لمجلس فض المنازعات في عقود الفيديك " (FIDIC) مجلة الاكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع 17

[9] فضل الله محمد الحسن فضل الله (2020) بعنوان "مدى إنزال التزامات أطراف عقد الفيديك الأحمر على عقد المقاولة الإنشائي بالدول العربية (دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان إنموذجاً)" مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، ع 42، الصفحة 79.